التعريف والتنقيب

نستحدث هذا الباب ونقيط فيه إرادة أن نتدبر ما يتصل بقضايا الفكر وما يدخل في شؤون الذوق ، فنجريه إلى غايتين : إحداهما مراجعة بعض ما يخرج في العلم والأدب والفن كتابةً أو أداء ، والأخرى نشر ما انطوى من الضنائن المخطوطة أو المهملة . ومقصدنا أن يصبح هذا الباب مرجعاً للمستطلع السائل ومعرضاً للمستبصر الراكن . هذا ويشترك في إنشاء الباب نفر من أهل النظر وأعداء الهوى

بشر فارس

المشتمل

صورتان لفن العرب المستحدث

١ — المسائل

اللفظ والمعنى — بقلم ابرهيم عبد القادر المازني

٢ — الكتب

أغنية الرياح الاربع — نقد — بقلم كامل محمد عجلان

الجيش والبحرية في مصر . . . — — — زكي محمد حسن

نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي — — — محمد يوسف موسى

كتب ظهرت

٣ — الاستدراك

كتاب الحيوان ، الجزء الخامس — بقلم الأب أنستاس ماري الكرملي

٤ — التعقيب

في اللغة الشاردة — بقلم بشر فارس

رسالة — — مصطفى جواد

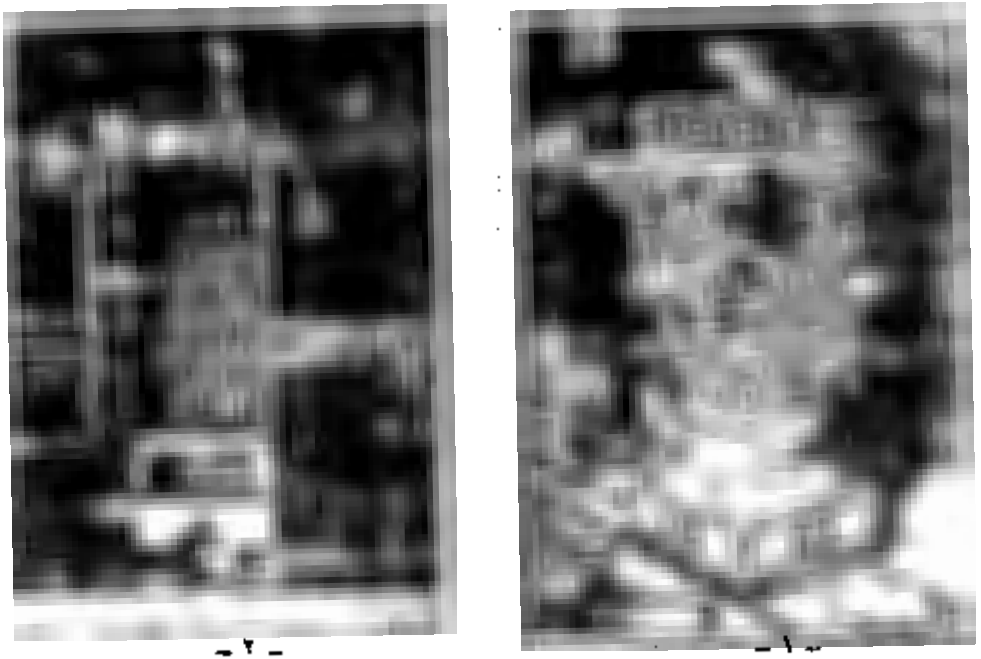

في بناء ماء الفيجة بدمشق آيات بين الفن العربي المستحدث صنعيا أو سواها من عناصر قديمة فنان ماهر هو محمد علي الخياط الشهير بأبي سليمان . وهنا مثلان : ١ — جرن قديم عباسي من الرخام التركي ، حفر ودهن بألوان مختلفة . ٢ — محراب حجرة مخشبة معظم خشبها من فجر القرن الـ١٩ .

١ — المسائل

اللفظ والمعنى

اللغة أداة ليس إلاّ ، ووسيلة للعبارة عما في النفس لا أكثر ولا أقل ، كان للأخرس أداة غيرها هي جملة من الاشارات والإيماءات والحركات مع أصوات ساذجة يخرجها للتنبيه أو التوكيد ، والتقرير أو التوضيح . ولكن أداة الأخرس قاصرة جداً لا تمتد حد الدلالة على المراد ، ولا يبلغ من وفائها بالحاجة أن تجلو رأياً حضر ، أو حكمة نبغت أو عاطفة جاش بها الصدر . نعم تدل على ذلك وتشير اليه ، ولكن كما يشير الفهرس إلى جملة مشتمل الكتاب . وقد كانت هذه الإيماءات وما يجري مجراها — وما زالت — بعض ما يتوصل به الإنسان من قديم الزمان الى التعبير ، فلم يبلغ بها إلاّ أيسر الحاجات وأدناها منالا . وعلى قدر الحاجات تكون الخواطر والخوالج ، وعلى قدر كثرتها ومبلغ إلحاحها يكون طلب الابانة والرغبة في الافصاح . وقد ألفى الانسان نفسه تكثر حاجاته وتقوى غريزة عقله ويترامى أفقه ولكن أداة الايماء لا تسعفه لأنها تعجز الرقي ، والتعبير الوافي بها يفوت الذرع ، والاكتفاء بها خليق أن يورث نفسه التناقل وطبيعته التقاعس ، والخاطر يبطيء بها ، والعجز يظهر . ووجد أن الاصوات ألين وأسرع مؤاتاةً ، فقضى على الأيسر والأسلح . وما زالت سنة الطبيعة أن كل موجود يؤثر الذي هو أسهل ، ولن تجد ماء يجري الى فوق ، وله متسرب الى تحت . وهكذا كانت اللغة .

★

وقد شبهوها بالوعاء ، والظرف ، والجسد ، والثوب — يعنون أنها تضمّن بالمعاني وتحويها ، وان المعاني تحل فيها ، وتكتسيها ، فتظهر بها :

ويقول الجاحظ في رسالته في « الجد والهزل » : « ان الله تعالى علّم آدم جميع الاسماء بجميع المعاني ، ولا يجوز أن يعلمه الاسم ويدع المعنى ، ويعلمه الدلالة ولا يضع له المدلول عليه . والاسم بلا معنى لغو ، كالظرف الخالي ، والاسم في معنى الابدان ، والمعاني في معنى الأرواح . اللفظ للمعنى بدن ، والمعنى للفظ روح ؛ ولو أعطاه الأسماء بلا معانٍ لكان كمن

وهبه شيئاً جامداً لا حركة له ، وشيئاً لا حس فيه . وشيئاً لا منفعة عنده . ولا يكون اللفظ اسماً إلاّ وهو مضمّن معنى » .

وهذا صحيح . ثم يقول « وقد يكون المعنى ولا اسم له ، ولا يكون اسم إلاّ وله معنى » .

والشق الأول من هذه العبارة خلط . فاما ان اللفظ وحده ، وبمجرده ، ومن غير أن يكون في كلام مؤلف منظوم ، « شيء جامد لا حركة له ، ولا حسّ فيه » فصحيح إذ كان المعنى لا يستفاد إلاّ من تأليف الكلام . وأما ان المعنى يكون ، ولا عبارة عنه ، ولا لفظ يؤدّيه ، فهذا هو الذي لا يكون . وقد يستطيع الانسان بعد بضعة آلاف من السنين أن يستغنى عن اللغة جملة ، وأن يبلغ من اقتداره على التعبير أن يرسل خواطره — من معان واحساسات — موجات في الهواء يتلقاها ويتلقفها غيره كما تتلقى أجهزة الراديو الموجات التي تطلقها في الجو محطات الاذاعة . وأنا أعتقد أن هذا سيكون بعد أن يبلغ الانسان من العلم المبلغ الذي يجعل ذلك ميسوراً . وإن أحدنا ليفهم عن صاحبه مراده بنظرة ولا يحتاج في هذا الى كلام أو اشارة ، فلست أرى ما يمنع التوسع في هذا الى آخر المدى . ولكن هذه منزلة لا تزال بعيدة . وليس بنا حن اللغة الى الآن ، والى زمان آخر طويل ، غنى . وما دمنا عاجزين عن التعبير بغير هذه الأداة فلا سبيل الى معنى إلاّ باللفظ ، ومن كان يتوهم أن من اليسور أو الممكن أن يحصل المعنى بغير لفظ فليجرب ، وليحاول أن يتصور معنى يدور في رأسه ، أو إحساساً يضطرب به صدره ، من غير أن يكون له لفظ ينبدى فيه ، أو فليحدث نفسه بأمر ما ، فانهُ خليق أن يجد أنهُ لا يستطيع أن يفعل ذلك الاّ اذا اهتدى الى اللفظ الذي يفرغه فيه ويصبه منه في مثل القالب ، وانه بغير ذلك لا يشعر بأكثر من جيشان او اضطراب فكأنهُ ينظر الى سحاب غليظ متراكب لا تنفذ العين فيه ، أو شيء ملفّف . ولا سبيل الى الرؤية الواضحة الاّ بعد أن يتفتق السحاب أو يتقشع ، ولا يتبين المرء ما يدور في نفسه الاّ اذا صار لما يخالجهُ لفظ يكتنفه ويبدو فيه ، وهذا هو السبب في غموض الكلام ووضوحه ، فالغموض هو قصور اللفظ ، والوضوح هو حلول المعنى في لفظه ، أو قل أن الغموض مرجعه الى أن المرء لم يعمل معانيه أو خواطره أو احساساته حتى تصفو مما يخالطها ويعتورها . أو تطرحه عنها ، وتخرج منهُ ، ويتسنى لها أن تتخذ ما يبرزها ويميزها . أما لماذا يدع المرء الاّ يمران فسألة أخرى ، فقد يكون مجبولاً بطبعه ، أو يكون به كسل عقلي ، أو تكون المعاني أو الطريق أدق أو أعوص عليه من أن تحيط بها عبارة ، أو يكون قد ركبهُ الوهم فظن أنهُ فهم وأدرك ، وما أدرك شيئاً

على وجهه، وما وسعه لهذا أن يعرب، إذ لا إعراب إلا بعد إدراك، أو يكون عامّيّاً ولكنه مقتر او ذو بطر، او كحديث العهد بالنعمة، فيسرف في البيان او يقصر.

ونعود بعد هذا الاستطراد فنقول إن المعنى لا يمكن ان يحصل او يتيسر تصوره الا بلفظه، ومن هنا كان الخطأ في تشبيه اللفظ بالوعاء او الظرف او الثوب او غير ذلك مما يجري هذا المجرى، ذلك ان اللفظ ليس شيئاً مستقلاً عن المعنى، وقائماً بذاته، وانما هو والمعنى كل لا يتجزأ، وليس للمعنى وجود بغير لفظ ولا للفظ بمجرده حقيقة تدرك، وكل ما يقال في الايجاز والاطناب هراء ما لم يفهما على وجهيهما الصحيحين. فليس الايجاز الا صبّ المعنى في لفظه المعبر عنه والاكتفاء به دون الاستطراد الى غيره، اما الاطناب فليس الا استطراداً الى معانٍ « أخرى » غير الذي اليه القصد وعليه التعويل، فان المعنى لا يؤدي الا بلفظه، فاذا تغير اللفظ تغير المعنى لا محالة. ومن هنا كان الترادف في اللغة الواحدة خرافة، الا اذا كان المراد أن قوماً اتخذوا لفظاً لمعنى، وقوماً آخرين اتخذوا غيره، ومؤدى هذا أن هناك لغتين لا لغة مفردة، وان كانتا من أصل واحد.

*

وقد قيل ما قيل في الشبه بين الانسان والحيوان، وفي النشوء والتحول وما الى ذلك أو ما ليس اليه، وذهب بعضهم الى ان الخط الفاصل بين الانسان والحيوان يبدو أنه رهن بطيئة واحدة في حشو الدماغ؛ ولكن بينهما فاصلاً واحداً لم يستطع ان يزيله أو يستهين به حتى أولئك الذين يردون الفكر الى الاحساس، ويقولون ان الحيوان يشارك الانسان في الملكات التي هي الأسباب المنتجة للتفكير. وهذا الفاصل هو اللغة فما استطاع حيوان — الى الآن — أن يتخذ لغة مثل لغة الانسان.

وفي هذا يقول « لوك » Locke ومن الممكن ان يُعدّ من الفلاسفة الماديين: « وأنا على يقين جازم من ان القدرة على التفكير لم يُعطها الحيوان، وان استنباط الآراء العامة وتصفحها يميز الانسان تمييزاً تامّاً من الحيوان. ومن الجلي أننا لا نسير على آثار غيرنا في استخدام رموز عامة لآراء عامة. ولنا ان نقول ان الحيوان تعوزه ملكة التفكير والارتياء لأنه لا يستعمل ألفاظاً أو رموزاً أخرى عامة ».

ومؤدى هذا ان اللغة أكثر من وعاء، أو ظرف، أو ثوب، أو جسد، وان هذه ليست الا ألفاظاً يراد بها تقريب وظيفة اللغة من الافهام، وان اللغة آلة يعمل بها العقل

ولا يستطيع بغيرها ان يعمل ، وينظر ، ويتدبر ، ويستنبط ، ويستبين ، ويستقصي الى آخر ذلك. فليست وظيفتها مقصورة على العبارة عما يدور برأس الانسان او يضطرب به صدره ، أي انها ليست أداة للبيان فحسب ، وانما هي أيضاً أداة للتفكير نفسه. وآلة كما أسلفنا ، لحركة العقل .

ولست تجد لغة حيث لا تجد انساناً ، ولا تعرف انساناً ليست له لغة ما ، فهي من عمله ، بمعنى أنها نشأت معهُ ، ونمت واتسعت ، تبعاً لاتساع حياته . ومع قدم اللغة — كل لغة — لم يستطع الانسان على كرّ الدهور ان يضيف جديداً الى أصولها أو يغير مناهج تأليفها وتركيبها ، أو يبدل أوضاعها ومقاييسها ، أو يعدل بها عن طرائقها في المجاز والاستعارة الى آخر ذلك ، وكل ما استحدثتهُ الأجيال المتعاقبة لا يعدو الشكل الى الجوهر ، ولا يمتد من الفرع الى الاصل ، حتى ليمكن أن نقول إننا ما زلنا نستعمل الألفاظ نفسها التي دار بها لسان الانسان حين سمى الأشياء أسماءها . ولا شك ان اللغة تتطور ولكن أصولها ومناهجها وطرائقها لا يلحقها تغيير ، والقانون الذي يجري حكمه على اللغة هو قانون الطبيعة نفسها ، ولا دخل فيهِ لارادة الانسان الحرة ، أو اختياره ، فهو لا يستطيع أن يستحدث فيها ويغير ، ويزيد وينقص ، على هواه ، كما لا يستطيع أن يغير قانون الدورة الدموية في بدنه ، أو أن يضيف إصبعاً بلة شبراً الى قامته . وكما ان الانسان لا يسعهُ لهُ أن يقبض على زمام الطبيعة إلاَّ اذا عرف قانونها وتوخاه ، كذلك لا يستطيع الكاتب أو الشاعر أن يقبض على ناصية اللغة ويتصرف فيها ويبلغ بها حيث يريد إلاَّ بعد أن يحيط بقانونها وينزل على حكمها .

وقد حكوا عن الامبراطور تيبيريُس Tiberius أنه أخطأ مرة في كلمة فردد بعضهم الى الصواب ، فقال منافق ان الامبراطور نطق بها صحيحة وجاء بها على وجهها ، فاذا لم يكن هذا كذلك ، فأحر بأن يصبح ما قاله هو الصواب . فعاد الاول يقول : «هذا كذب ونفاق أيها القيصر ، فانك تستطيع ان تمنح الناس الجنسية الرومانية ، ولكن الألفاظ فوق سلطانك » .

وهنا موضع التحرز ، فان اللغة لغتان ، واحدة تستقر وتثبت على صورة فلا يلحقها التغيير الاَّ في النادر والاَّ في ما لا يمس الاصول ، وهذه هي التي تكتب ولها آداب ، وأخرى هي اللهجات ، أي لغات الكلام وهذه دائمة التغير ، ولا ثبات لها على حال ، لأنها لم ترزق ما يقيدها الضبط ويصدها عن التبدل والتحول المستمرين . واللهجات أسبق من اللغات

النابتة ، او لغات الكتابة والأدب . وليست لغة الكتابة والأدب الا احدى اللهجات ، وما كانت لغتنا العربية إلا واحدة من لهجات العرب في الجاهلية ، وقد كتب لها السيادة وقسم لها الاستعلاء ، قبل الاسلام بقليل ، ثم ثبت لها ذلك بنزول القرآن الكريم بها ، فانتصبت فيها اللهجات الاخرى ، ولولا القرآن لما عجزت اللهجات الاخرى عن الحياة ، ولكان من الممكن — اذا ساعفت احداها الاحوال — ان تفيد قوة ، تسترد بها مكانتها .

واللهجات ليست محلية او اقليمية فحسب ، فان هناك لهجات طائفية ايضاً لا عداد لها ، مثل لهجات الرماة والفرسان ، والجنود ، والزراع ، والبحارة ، وأصحاب الحرف . ومن هنا — على سبيل المثال — كثرة اسماء السيف وغيره من ضروب السلاح ، وما يطلق على الخيل وحلها ونتاجها واسنانها وخلقها وصفاتها ونعوتها والوانها وشياتها واصواتها وعيوبها وأدواتها وعدوها ، وربطها وعلفها ومروجها ، ونعوت الابل في اخلافها وحلبها وكثرة ألبانها أو قلتها وضعفها أو هزالها وأسنمتها وألوانها وأوبارها الى آخر هذا وأمثاله . ومن هنا ايضاً هذا التدقيق الشديد في اسماء الجماعات من الناس وغيرهم . ومرجع هذا الى نوع الحياة التي تحياها الجماعة او القبيلة وانحصارها في نطاق ضيق . فتصبح العناية بالتفاصيل ميسورة ، كما لا يمكن ان تكون في جماعة كبيرة متحضرة جوانب حياتها عديدة .

*

وبعد ، فان ابن لغة الكتابة والأدب لا يسعهُ الا أن يلم بها وبأصولها وأدبها — أي بقانونها الذي اكتسب صفة الثبات ، وروحها الذي يمكن ان نسميه « الغريزي » اذا هو أراد ان يمضي على النهج القويم ، فما يمكن ان يتصرف فيها تصرف الاقدار او ان يقضي فيها بأمره كما كان يقضي سلاطين الاتراك ، او اصحاب الحكم بأمرهم في زماننا . حتى العامية او اللهجات ، لا يتسنى فيها مثل هذا العسف . وصحيح أن الفرد هو الذي يستحدث الالفاظ او الصور الجديدة ، ولكنهُ انما يستطيع ان يفعل ذلك بعد ان يتشرب روحه في الجماعة ، ثم هو لا يفعل هذا عن عمد وبعد اعمال فكر ، وطول تأمل وتدبر ، وانما يصدر عنهُ ما يصدر وهو غير مدرك او دارٍ ، لانهُ إنما يتصرف وفق قوانين طبيعية لا سلطان له عليها ولا سيطرة ، وبعد تهيؤ روح الجماعة او الطائفة التي هو منها .

ابراهيم عبد القادر المازني

٢ – الكتب

• أغنية الرياح الأربع • بقلم علي محمود طه

١٤ × ٢٠ ٣٢ ص عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة ١٩٤٣ *

« نظمها شاعر مصري عاش قبل الميلاد بما يقرب من ألفي عام ، ونوه بكشفها ، ونقلها الى الفرنسية العلامة الجليل الأب دريتون عام ١٩٤٢ ، وأتمها وقدم لها شاعر مصري حديث بعد الميلاد بما يقرب من ألفي عام محاولا أن يتخيل نفسها وأن يهيء لها جواً مسرحياً »

عن مقدمة الديوان

في نظم الأستاذ المهندس علي محمود طه رنة جذابة وحلاوة محببة ، الرأي فيهما أنهما مستمدتان بمهارة من الشوقيات من حيث النفس والقوافي والتأثر بالأهازيج الميسورة . وشوقي حقيق بأن تترسم خطاه . ولا يفوتنا أن نقول أيضاً إن « أغنية الرياح الأربع » في موضوعها ومحاولات ناظمها تدل على أنه ممن أطالوا القراءة لشعراء المهجر الاميركي وحذوا حذو مجلة « أبولو » (المدرسة الشعرية المصرية) فالشاعر يطرب لتراتيم أبي شادي إذ هناك أوجه شبه بين اتجاهه وبين ما نظمه أبو شادي من روايات غنائية منها « الآلهة » . ثم ان الاستاذ طه من الذين استطاعوا أن يظفروا بحظ كبير من عناية الصحف ، وذلك مما يبعثنا على أن نلتفت الى منظوماته ونعنى بها كل العناية .

في منظومة « الرياح الأربع » أجد حقاً ريح الجودة في مواقف (ص ٦٠ ، ١٢٦) وفيها مقطوعات تشهد بأن الشاعرية في الاستاذ المهندس لو اكتملت وخلصت لأثمرت وآتت أكلاً نهياً له شأن في ميدان رسالات الشعراء .

فما نأسف له أن شاعراً في مكانة الاستاذ جذبهُ تلذُّذ عامة السامعين والقارئين بالأغاني الشعبية ، فلم يكبر نظمه أن تجري فيه تعبيرات مبتذلة . وهذا من مضار رواج تلك الأغاني التي هيهات أن تمت الى الفن الرفيع بصلة قريبة .

فقد حاول الاستاذ أن يسلس قريضه ، وذلك في الحق لون من الجمال ، ولكنه لم يوفق كل التوفيق ؛ فالشعبيات وأمثالها في مسرحيته غير قليلة . ودونك أمثلة : « هيان هيان

* رتبت أسماء الكتب على حروف الهجاء

يا فرامي» ص ١١ — « تعي هنا رأسك يا حبيبتي » ص ٢٩ — « لشد ما أهواك يا حياتي » ص ٢٩ — « فيما مضى من غابر الايام » ص ٣٣ . ومن التعابير التي يتأثر فيها العامة : « يلعب بسيفه » يريد : يحرك ، لا يلعب — وفي الأغنية أيضاً :

« كثيرون مثلك مروا بنا فردوا الزبائن عن بابنا »

وأضر من هذا بالشعر على الإطلاق إن يتهاون الشاعر بلغة الضاد والقرآن الكريم . فقد نبه من قبل أستاذنا إبرهيم عبد القادر المازني على أن الأديب المهندس يستعمل اللغة جزافا . والمنظومة الجديدة تشهد بشيء من هذا سواء في النظم أو النثر . ونحن لا نرى دعوى التجديد مسوّغة مثل ذلك . ولا بدّ لنا من الوقوف والتنبيه على هذا : « يقبّلان بعضهما » ص ٢٩، والصواب يقبل أحدهما الآخر — « اكترات بالجميع » ص ٣٠، والأولى: للجميع — « واضطرح توافه العقائد » والصواب : واطرح — « عقداً مصاغاً » ص ٥٢ ، والصواب : مصوغاً — « يتفرّجن على سفينة » ص ٦٣ ، والمراد : يتشاهدنها، وليس تفرج بهذا المعنى منقولاً عن الفصيح ، — « وهلاّ نزلت الآن » ص ٧٦ ، والصواب : هلاّ تنزلين، لأن المقصود هنا الحض لا اللوم — « أنا التي أعير » ص ٧٣ والصواب : التي تعير — « دماؤكم اول ما تباح » ص ١٢٨ ، والوجه : يباح، لعودتها على « ما » — « منشغلات » ص ١٠٣ ؛ والأقوم : مشغولات — « ما عدت أعي » ص ١٤٤، وعليه أن يقول : عدت لا أعي

ولا أريد أن أنبه على الأخطاء المطبعية وهي غير قليلة ، فلعل لصاحب الديوان عذرا .

وبعد فربما أهمل الاستاذ الشاعر بعض التشويق المسرحي . ففاته مثلاً أن يترك الخطابة في التعبير ويتصرف الى بعد الفكرة التي في الأغنية الفرعونية ، المأخوذ عنها ثم الى تجاوب أطوار الحركة على المسرح ، وفاته أيضاً أن يرسم الشخصيات بقوة ووضوح ويكشف ملامحهم حتى لا يمل الناظر ويضيق بمتابعة الناظم الى آخر الفصول . أقول هذا وأنا أتذكر ما أحس به حين أطالع المسرحيات الرفيعة التي ترجمها شاعرنا خليل بك مطران وغيره من روّاد الأدب المسرحي .

وعندي أن الشاعر المهندس برع في نظم المقطوعات وقصيد المناسبات براعة تستحق التقدير . وما أظن ذلك شأنه في معالجة القصة شعراً وليس هذا بضائره ، كلاّ ! فله الثناء على جهوده في سعيه الذي نظم به قصةً رائعة مقتبسةً قضيت في قراءتها وقتاً لا آسف عليه .

كامل محمد محمد عويضة

• الجيش والبحرية في مصر من الفتح العربي إلى بداية العصر الطولوني •

بقلم سيدة اسماعيل كاشف

١٤ × ٢٠ سم ٤٠ ص وزارة الدفاع الوطني القاهرة ١٩٤٤

تنطوي هذه الرسالة على مقدمة وبابين : المقدمة إجمال لفصول جاءت في الكتاب الذي تقدمت به الآنسة سيدة كاشف الى كلية الآداب بجامعة فؤاد الاول فحصلت على درجة « الماجستير » . والباب الاول في الجيش والثاني في البحرية .

وقد وفقت الآنسة في عرض نظام الجيش العربي وطبيعته وتطوره بمصر في فجر الاسلام . وتحدثت عن حرص الخليفة عمر بن الخطاب على منع الجند العرب من الاشتغال بالزراعة أو التجارة ، وأحسنت في تفنيد رأي المستشرق لين بول Lane-Poole في تعليل تلك السياسة بأن الاستعمار المنظم كان بعيداً كل البعد عن تفكير عمر ، وان غزوات المسلمين في البداءة كانت حملات عابرة . وردّت الآنسة بأن ملك الجند للارض ليس شرطاً للاستعمار المنظم ، وبأن تلك السياسة كانت سياسة موضوعة ترمي الى نشر الدين وسلطان المسلمين بدون التعرض لشؤون الشعوب المغلوبة على أمرها . واعتمدت الآنسة في بعض أطراف الموضوع على ما جاء في أوراق البردي من وثائق تشير الى أعطية الجند وأوزاقهم ، وعنيت بشرح ما كان لوادي النيل من شأن بوصفه قاعدة للفتوحات وما كان لحاميته من فضل في غزو شمالي افريقية وبلاد النوبة .

أما الباب الثاني فقد عرضت فيه الآنسة جهود مصر في بناء الأساطيل الاسلامية الأولى وما كان لخبرة الملاحين والعمال المصريين من أثر في انتقال السيادة البحرية من الروم الى العرب في ذلك العصر . وأشارت الى أن نشاط المصريين لم يقف عند اعداد الأسطول المصري ، فان والي مصر كان يرسل بعض الملاحين المصريين للعمل في أسطول المغرب او اسطول المشرق فكانوا يساهمون في الاعمال البحرية العامة للدولة الاسلامية

ولما تحدثت الآنسة عن الانتصارات الاسلامية الاولى في البحر المتوسط عرضت لوقعة «ذي الصواري» وذكرت أنها سميت بهذا الاسم لكثرة صواري السفن التي التحمت في في القتال فيها ، وقالت انها تسمى في الكتب الاوربية واقعة فونيكة لوقوعها بالقرب من ثغر فونيكة Phoenicia الغربي الاسكندرية . وهكذا نرى ان الكاتبة قد رجحت في هذا العدد الرأي القائل بأن واقعة ذي الصواري حدثت على مقربة من الاسكندرية . وهو الرأي الذي يستنبط من النصوص العربية ، وتفضله على الرأي الذي يراه معظم المستشرقين

تأثراً لقول قاله أحدهم في القرن الماضي ، وخلاصته ان وقعة ذي الصواري حدثت جنوبي آسية الصغرى بجوار ثغر فونيكس Phœnix . وآخر من فصل هذه المسألة الاستاذ ماريوس كانار في مقال بالمجلة الاسيوية الفرنسية (يناير — مارس سنة ١٩٢٦)

Les Expéditions des Arabes contre Constantinople dans l'Histoire et dans la Légende

ولا ريب في أن أساس هذا القول نجده في ما كتبه المؤرخ البيزنطي تيوفانس Théophane غير ان الحق ان هذا المؤلف كان يخلط كثيراً في ذكر الوقائع البحرية ، فقد ذكر مثلاً ان اسم قائد المسلمين في الوقعة التي يظنونها وقعة ذي الصواري هو أبو الاعور على حين المعروف أن هذا القائد كان عبد الله بن أبي السرح . ومع ان الاستاذ كانار نفسه لم يخرج في هذه المسألة عن رأي معظم من سبقه من المستشرقين،فانهُ أشار الى احتمال التخلط في ذكر هذه الوقائع عند المؤلفين المسيحيين ، لأن الغزوات البحرية كانت على استئناف مستمر .

فنحن نقر الآنسة على قولها بأن وقعة ذي الصواري نشبت على مقربة من الاسكندرية ولكن المقام لم يمكنها في رسالتها ولا يمكننا في هذا الباب من سرد الأسباب التي ترجح هذا الرأي ، فحسبنا أن نوجه القارئ المستزيد الى ما جاء في كتب التاريخ العربية عن هذه الوقعة، والى مقال الاستاذ الفرنسي كانار ومقال المستشرق الالماني ڤلهوزن Wellhausen في حروب العرب والروم في العصر الاموي ، والى ما جاء في Annali حوليات المستشرق الايطالي كايتاني Caetani .

هذا وكان في المأمول أن تعرض الآنسة ببعض التفصيل لما كان من التعاون في الجيش بين العرب والمصريين الذين دخلوا في الاسلام ، فكنا نود أن تجلي لنا على الخصوص نوع الخدمة التي كان يؤذن للمصريين في القيام بها في الحرب والسلم للرجّالة من الجيش العربي .

زكي محمد حسن

• نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي • تأليف علي حسن عبد القادر

٢٥ × ١٧½ ٣١٢ ص مكتبة الفاتحي القاهرة ١٩٤٢

من الدراسات التي يجب أن نعنى بها عناية كبيرة تواريخ العلوم الاسلامية ، ومن أجلّها الفقه والتشريع الاسلامي ، ذلك لنعرف في باب الفقه كيف نشأ ، وكيف استوى على ساقه ، وكيف تطوّر ونحن نعرف اليوم من أحكامه — في مختلف فروع الحياة وواقعاتها —

تختلف في قبولها والاعتداد بها باختلاف ما بُنيت عليه من الأسس ، من القرآن والسنة النبوية . . . والأعراف المتعددة بتعدد الأقطار الاسلامية المختلفة . بذلك نعرفه ، كما يقول الأستاذ مؤلف الكتاب موضوع البحث والذي جعلنا اسمه عنواناً له ، ماكان منهُ عملياً نافذاً ، وماكان جدلياً أو مثالياً نظرياً . وبذلك نستطيع ، فيما أرى ، أن نختار منهُ في غير حرج ما به يكون الخير في هذا العصر الذي نحن فيه والعصور التي تتلوه .

وقد غير الأزهر دهراً طويلاً لا يعنى بهذه الناحية من الدراسات ، اللهم إلاّ نفر قليل وجهوا قدراً من جهودهم الى هذه الدراسة من بعض جنباتها ، وأمثلهم فيما نعرف المغفور له الشيخ حسين والي بما أرخ للتوحيد والتفسير والحديث بكتابات علمية قيّمة ، بعضها لا يزال مخطوطاً ينتظر أن تعود الحياة دافقة قوية الى الأزهر فيشر تراث رجاله الأعلام !

والمشروع الذي وضعهُ زميلنا هو تأريخ الفقه بالمعنى الكامل ، فيتناول القوانين المتصلة بالشريعة اتصالاً مُباشراً ، سواء أكان ذلك باندماج هذه القوانين في الشريعة أم بتأثير الشريعة في هذه القوانين ، ويقصد بهذا قوانين العرب أيام الجاهلية وقوانين الشعوب التي دخلت في الاسلام ، كما يمتد بحثه الى الأعراف التي كانت قائمة بين الشعوب الاسلامية نفسها (ص ٤) . ولهذا حصر الأدوار التي مرّ بها الفقه في خمسة ، وتحدث في هذا الجزء الأول عن الثلاثة الاولى منها ، وهي التي تنتهي بتأسيس المذاهب الفقهية المعروفة .

لقد ظهر قبل هذا الكتاب بحوث وكتب في تاريخ التشريع ، منها القديم ومنها الحديث ، ولكن هذا الكتاب يعتبر نوعاً طريفاً من البحث ، ففيه الافادة الى حد كبير من بحوث العلماء المستشرقين ، وفيه العمق والتحليل ، وفيه رد الظواهر الى أسبابها وعناصرها الأولى ، وفيه المقارنة التي يتم بها بيان الفكرة وفضلها . وذلك ما يجعلنا نوقن أن الاخوان الذين جمعوا بين ثقافة الأزهر وثقافة أوربة جديرون أن يحققوا ما أنيط بهم من آمال الى حد كبير نغتبط به ، ونأمل ينتظر منهم خير كثير للدراسات العلمية العالية — الاسلامية والفلسفية والتاريخية — في الأزهر وغير الأزهر .

لقد عرض المؤلف في عمق وشجاعة لمشكلات كثيرة ففتح آفاقاً واسعة لإجالة الرأي :

عرض للتشريع بمكة وخصائصه ، وإلى أهم ما دار عليه الوحي في الدينة من عقائد وتعاليم وتشاريع (٧ — ٢٥) . وخص القرآن بعد هذا ، باعتباره المصدر الرئيسي للتشريع ، بكلمة تاريخية عن نزوله والأحرف السبعة التي نزل بها ، والنسخ وأنواعه (٢٥ — ٤٧) . وعرض بعد ذلك لصفات الرسول في التشريع ، والى مصادر التشريع في

العصر النبوي . ثم انتقل الى عصر الصحابة والى فقه عمر والتشريع في عهده وأثره الكبير فيه ، والى اختلافات الصحابة وقد انتشروا في البلدان ، مبيناً ان ذلك كان بدء تطور الفقه (٥٣ـ٨٣) . وعرض بعد هذا في توسع لمسألة حفظ القرآن وجمعه (٨٤ ـ ١٠٠)

ثم انتقل الى الدور الثاني وهو دور تأسيس الفقه ، مستعرضاً ما كان للاحداث السياسية من أثر كبير في الفقه والتشريع وكان من هذا أن اخذ التشريع — في رأيه — ينفصل عن الحياة ، واخذ الفقه يتجه اتجاهاً نظرياً بعيداً عن الحياة العملية ، ملتمساً اسباب هذه الظاهرة من الهوة التي حدثت بين العلماء الاتقياء والحكام من الخلفاء الامويين (١٠٠ — ١١٠) وقد وقف هنا وقفة حسنة عند المصدر الثاني للفقه وهو السنة ، مبيناً في وضوح وروية العوامل التي كانت سبب ظهور مدرسة الحجاز ومدرسة العراق ، منتهياً إلى تحديد العمل الفقهي في هذا الدور بأن العناية بالروايات فيه كانت أقل من العناية بالرأي والفتوى (١١٠ — ١٥٨) . ولاتصال التفسير بالفقه ، أتى بكلمة موجزة مركزة عن مدى هذا الاتصال ، مبيناً أن من أسباب اختلاف الآراء في التفسير ما كان من اختلاف المصاحف وأن ذلك كان له طبعاً أثره في الفقه . وختم الحديث عن هذا الدور الثاني بالكلام على فرقتين كان لكل منهما فقه خاص له أصوله ومقاصده ، وهما الخوارج والشيعة (١٥٩ — ١٨٧) .

ونقل البحث بعد هذا الى الدور الثالث ، بادئاً ببيان ما كان لانتقال الخلافة الى العباسيين « من أثر عام جاوز السياسة الى الدين » ، ومن ذلك أن الحكومة في هذا العهد العباسي «كانت ملائمة لتطور الفقه وللاعتناء بالحياة القانونية على الوجه الديني» ، مستشهداً بما وضعه كل من أبي يوسف بطلب الرشيد والخصاف بطلب المهتدي في كتاب الخراج من نظم الحكومة وادارة الدولة على أساس من الفقه القائم على السنة (١٨٧ — ٢٠٠) .

وكذلك أخذت الاختلافات تظهر واضحة بين مدرسة الحجاز ومدرسة العراق (٢٠٥ — ٢١٧) .

أخذ بعد هذا في الكلام على الامام أبي حنيفة « الذي استقرت عنده وعند اصحابه مذاهب العراق » ففحص المحيط العلمي الذي نشأ فيه ، ثم ابان فضل اصحابه في بناء شخصيته (٢١٨ — ٢٢٨) والكلام على أبي حنيفة ومذهبه جرّ الى مسألة « الحيل » الشرعية ، والى حكم الاسلام فيها بصفة عامة (٢٢٨ـ٢٣٥) . وبعد كلمة على أشهر تلاميذ الامام وأصحابه ، انتقل الى الكلام على الامام مالك ومذهبه الذي يقوم على الحديث وعمل اهل المدينة والرأي احياناً (٢٤٣ — ٢٥٠) . ثم ساق الحديث الى الشافعي واصوله الفقهية وطريقته

التي تجعل مذهبه وسطاً بين أهل الرأي وأهل الحديث ، كما كانت « رسالته » نقطة الانتقال التاريخية للفقه الاسلامي (٢٥٦—٢٦١) .

ثم انتقل بعد ذلك الى الكلام على ابي سليمان داود الظاهري ومدرسته التي كان « اهم ما تخالف فيه المدارس الاخرى هو استبعاد مصادر الراي والقياس » وعلى تطور هذا المذهب على أيدي تلاميذ مؤسسه (٢٦٥—٢٧٢) . واخيراً ، جاء الحديث عن الامام ابن حنبل ومكانه في الفقه في كلمة قصيرة ، وعن مدى انتشار كل من المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة وغيرها في القرن الرابع ، واسباب هذا الانتشار (٢٧٤ — ٢٨٥) . ثم تحدث عن اثر الفقه بصفة عامة في العناية بالحديث وجمعه وتصنيفه مع طرق ذلك (٢٨٦—٢٩٦) .

وتكلم بعد هذا في ما كان من نقد الحديث وطريقته « وهو يقوم على النظر الى الرجال في الاسناد وعدالتهم وضبطهم وغير ذلك » ، دون اهتمام كبير بمتن الحديث ، ولذلك نقدها نقداً حقاً (٣٠٢— ٣٠٥) . وانتهى الكتاب باشارة عابرة الى خمود التأليف وقفل باب الاجتهاد في القرن الرابع ، والرجوع الى التقليد بعد ما استقرت المذاهب الأربعة المعروفة .

* * *

ذلك جماع ما حواه الكتاب الذي بأيدينا ؛ ومنه تعلم كم كان مؤلفه متواضعاً حين أكد في مقدمته أن ما وصلت اليه أعماله في هذه الناحية لا يمكن بحال أن يتعدى المحاولات العلمية في هذا العدد ! لقد حوى الكتاب مسائل كثيرة لكل منها خطرها ، وأثار مشكلات شتى أمكنه أن يعالج ما عالج منها بمقدرة وجدارة حريتين بالتقدير .

هذا ، وكنا نود أن نقف عند هذا الحد ؛ لولا حق العلم والنقد الحق ؛ لذلك نرى أن نتقدم بهذه الملاحظات التي لا تنقص من قيمة هذا العمل الكبير :

١ — في بعض المسائل التي تحتمل وجوهاً مختلفة من الرأي ، يرى القارئ أحياناً الميل الى بعض الآراء التي قد تخالف ما اجتمعت عليه الروايات الاسلامية ، وقد يكون هذا الميل صريحاً ، وقد يكون بعرض الآراء بلا ترجيح ما اتفق عليه أكثر الروايات الاسلامية في حالات لا يوجب الحق — في رأيي — الميل عنها . ونجد مصداق هذا في مسألة الصلاة وأنها كما يرى بعض المستشرقين فرضت في أول الامر مرتين : بالغداة والعشي ، مخالفاً بذلك بلا ضرورة الروايات الاسلامية التي تقرر أنها فرضت خمساً مرة واحدة (ص ١٤) . وكذلك أمية الرسول ، فقد أثبت أولاً أن معناها عدم معرفته القراءة والكتابة على ما حققه جمهور العلماء قديماً واعتمده كثير من الباحثين في هذا العصر ، ثم جاء بعد سطور وفسّر الأمية بعدم معرفة الكتب القديمة ؛ لا بعدم معرفة القراءة والكتابة (٢٥—٢٦) .

٢ — يشعر القارىء أحياناً بشيء من العسر في التوفيق بين ما يذهب اليه في مواضع مختلفة في المسألة الواحدة . من ذلك ما قرره ص ١٠٨ من أنهُ بدأ في العهد الأموي تأسيس علم الفقه الذي يقوم على منهاج نظري مثالي لا يمت إلا بسبب ضعيف للحياة العملية ، ثم تأكيده بعد هذا أن عمل الفقهاء في هذا العصر كان ادخال مبادئ الدين في العادات المعمول بها إذ ذاك ، ومعنى هذا — في ما أرى — أن الفقه كان عمليًا لا نظريًا مثاليًا . ومن ذلك أنهُ يقرر أن أبا حنيفة لم يوجد لنا حقيقة طريقة فقهية ، بل انهُ لا يوجد في الفقه الاسلامي طريقة بالمعنى الحقيقي (٢٢٦) ، على حين أنه قد قرر قبل هذا (٢٢٣) أنهُ ظهرت على يدي أبي حنيفة لأول مرة طريقة منظمة للفقه على أساس القياس ، كما أنهُ يقرر بعد هذا (٢٥٦) أنه إلى الشافعي يرجع الفضل في أنه أوجد طريقة وأقام اصلاحاً فقهيًا . ومن ذلك ما يراه (٢٣٠) من أن الحيل في نتيجتها احتيال على الخروج من سلطان الفقه والقانون الاسلامي ، فهي لهذا أعمال إذا استعملت على وجهها الصحيح ظهرت غير مأذون فيها ، على حين يقرر بعد هذا (٢٣٥) أن فكرة الحيل لا تنافي الأخلاق ، فهي في الحقيقة ليست مركباً للذين يريدون أن يتخطوا الشريعة ويتركوا العمل بها . ولابن القيم في كتابه « إعلام الموقعين » بالجزء الثالث بحث حسن في الحيل وأنواعها والأحكام الشرعية التي تتعاورها ، ومنه يتبين الباحث انها كلها ليست حراماً ويراد بها التفلت من سلطان الفقه وأحكامه .

وعناية المؤلف بالحديث عن « الحيل » عند الحنفية جعلته يروي عن الخطيب صاحب « تاريخ بغداد » أن هناك لأبي حنيفة كتاباً في الحيل لا يتفق مطلقاً والدين ، ثم يترك هذه القرية بلا تكذيب قاطع صريح ، مع أن ذلك كان واجباً وميسوراً كما ورد بكتاب « تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب » ص ١٢١ — ١٢٢ للعلامة الشيخ الكوثري .

وبعد ، فهذا العمل ، الذي حاولنا وصفه للقارىء عمل حري بالتقدير من الذين يعنون بالدراسات الفقهية في الأزهر وغير الأزهر . هو حري بهذا بما حوى من مسائل ، وبما عالج من مشاكل ، وبالنهج القويم الذي قام عليه ، وبالمراجع الكثيرة الأصيلة العربية والألمانية التي رجع اليها المؤلف لذلك ندعو أن يديم الله الانتفاع به ، وأن يعين صاحبه على السير به الى ما يرجو له من كمال .

محمد يوسف موسى

المدرس بكلية أصول الدين بالأزهر

• بلزاك •[1] نظم أحمد الصاوي محمد

١٤ × ١٩½ ١٤١ ص مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ١٩٤٤

هي سيرة الكاتب الفرنسي بلزاك من قصاص المائة التاسعة عشرة ، صاغها المؤلف في أسلوب القصص الشعبي فأدناها إلى عامة الجمهور .

*

• تلاقي الأكفاء • نظم علي أدهم

½١٣ × ½١٩ ١٥١ ص مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ١٩٤٤

مشاهد من التاريخ مقتطفة من هنا وهناك . ويبدو للقارئ أنها على هامش التاريخ ، وأنها قصص وأحاديث تبعث التسلية بما فيها من طرائف . ولكنها ، مع ذلك ، لا تخلو من شأن ، إذ تكشف بعض النواحي المجهولة من الشخصيات البارزة ، وتعين الباحث في هذه الشخصيات على اكتناه أسرارها . وفي هذا الكتاب ما يؤانس القارئ . وفصوله التي تتنقل به بين التاريخ الشرقي والغربي وتصور له من شخصياته ، تبعث النفس الى الاستزادة والاستقصاء في المراجع التاريخية الحافلة . ومن أمثلة ما في الكتاب : « لغز تاريخي حول وفاة القيصر الاكبر » و « بين نابليون وتاليران » و « صفحات من حياة الحكم أمير الأندلس » . وقد صاغ المؤلف هذه الأحاديث التاريخية في أسلوب متخيَّر .

*

• ثبت ما قبل التاريخ المصري • نظم شارل بشتلي

Bibliographie de la préhistoire égyptienne

١٦ × ٢٥ ٧٧ ص الجمعية الجغرافية الملكية للمصرية ١٩٤٣

هذا مسرد كامل باللغة الفرنسية لجميع ما نشر في شأن ما قبل التاريخ المصري المعروف . وهو جمع ضاف لكتب ورسائل ومقالات ، جلها في وصف الحفريات ونتائجها من سنة ١٨٦٩ الى سنة ١٩٣٨ . وهي مكتوبة بلغات أوربية مختلفة ، وبالعربية في الندرة . وفضل هذا السرد المرتب على حروف الهجاء الاوربي أنه يقرب المراجع ويلم شتاتها ، ييسر للباحث في ذلك التاريخ الوعر السالك خطط التنقيب ، ويدني اليه أسباب المراجعة .

*

[1] النجم يوزع على اسم من أسماء المشاهير على الاستواء في هذا الباب

• شيكسبير • بقلم محمد فريد أبو حديد ، زكي نجيب محمود ، أحمد حاكي
١١½ × ١٦½ ١٧٦ ص مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ١٩٤٤ سلسلة « اقرأ »

• مباحث في الفلسفة والاخلاق • بقلم محمد يوسف موسى
١٣½ × ١٩ ١٧٠ ص مطبعة الازهر ١٩٤٣

ليس صاحب هذا الكتاب أجنبيًا عن الفن الذي يؤلف فيه، بل هو من رجاله وأركانه فله « فلسفة الأخلاق في الاسلام وصلاتها بالفلسفة الاغريقية » ، ثم له «تاريخ الاخلاق». وقد ووجع هذان الكتابان في المقتطف من قبل ، وقال فيهما واحد من أهل النظر في الفلسفة قولاً حسنا .

وهذا الكتاب الخارج اليوم جد مفيد من حيث إنه يضم فصولاً مشبعة في غير إطالة مستطاعة ، تدور على تعريف الأخلاق وتبيين صلتها بالحكمة ، بل قل بالفلسفة . والفصول موزعة بين الأخلاق والعلم وما فيهما من النظريات، ثم مكانة الأخلاق من الفلسفة إذ هي فرع من فروعها على صلتها بغيرها من العلوم ، ثم الخلق وتكوينهُ مع تعرف المؤثرات فيه الى جنب الفطرة والوراثة ، ثم السلوك وما بينه وبين القصد ، والضمير وما مهمته ومظاهره وماهيته وتربيته ودرجاته ، ثم المثل الأعلى وكيف يختلف ويتكوّن ، ثم القياس الخلقي وانقسامه قسمين : عملي ونظري ، ومن هذا : العرف ، فما أصله وسلطانه ؟ وكيف يصلح لأن يكون مقياسا ؟ ومن هذا ايضاً : القانون ، فما أنواعه وفيه الطبيعي والوضعي والالهي والاخلاقي؟ ثم ما بين كل هذه من الفرق وما يترتب عليهِ من الحاجة الى البحث الأخلاقي مع وجود القانون الالهي .

ذلك مجمل موضوعات هذا السفر المتواضع من جهة العرض ، القويم من جهة السرد . فانهُ وان كان كتبهُ صاحبه لطلبة الجامعة الأزهرية ليضم فرائد دانية كثيرة . فهو ينقل بفهم ويسر إلى قراء العربية ما رآه علماء الغرب في الموضوع الذي يعالجه ، ويردف ذلك بما يوافقه أو يعارضه في مؤلفات السلف من حكمائنا ، مع استقلال في النظر . فهذا تقريب لطيف .

وليت الكتاب ضمَّ في آخره مسرداً للاعلام العربية والافرنجية ، وآخر للمصطلحات وما ينظر اليها في إحدى اللغات الاوربية .

٣ – الاستدراك

• الحيوان • الجزء الخامس للجاحظ

بتحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون

١٧ × ٢٤ ٦٣٩ ص مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٤٣

١ — تمهيد : أبو عثمان عمرو بن بحر المشهور بالجاحظ ، هو أكتب كتّاب العرب على الاطلاق ، منذ أن وجدوا على الارض الى عهدنا هذا . ولعلّ القارئ يعجب من هذا الكلام ، ويعزوه الى جهلنا لتاريخ الآداب العربية ، أو لا أقلّ من أن ينسبنا الى الغلوّ الفاحش ، لكن الحقيقة أننا لا ننطق عن غرض ، ولا عن هوى ، إنما ننطق بالحقيقة مجردة عن كل غاية ، أو فكرة ملتوية .

نعم ، لقد قام في بني مُضر كتّاب نوابغ بلغاء فصحاء أبدعوا في ما نقلوا ووشوا من رفيع القول ، ومسجّعه ، ومن مختار الالفاظ وأدقها تعبيراً عن المراد ، ومنهم من أغربوا فيها إغراباً فاقوا من تقدمهم في النطق ، واتخموا من الكلام أعرضها وأغمضها ، لكن ذلك كلهُ ليس بشيء يذكر بجانب ما أبدعهُ الجاحظ وصنفهُ ورصفهُ من متقن العبارة ومحكمها ، فانهُ يمتحق وحده أن ينعت بـ«وصّاف الدقائق[1]» من بين كل من قبض على اليراعة العربية .

٢ — نظرة عامة في تصانيف الجاحظ : للجاحظ تصانيف ورسائل عدة مختلفة المواضيع ، بلغت ١٢٥ على قول ياقوت الحمويّ ، في معجمه المعروف بمعجم الأدباء ، لكن

---

(١) المراد بوصاف الدقائق من يكتب على الاشياء ويصورها تصويراً دقيقاً يمثلها بين يديك تمثيلاً كأنك تراها رأي العين ، وتلمسها لمس اليد ، حتى كأنه ينعتها نعتاً حياً ، تغنيك عن مشاهدتها ومسّ هذه بوسيلة أخرى ، لأنك ترى محاسنها ومعايبها جميعاً على حد سواء .

ويسمي الافرنج « وصاف الدقائق » : Réaliste وقد حاول بعضهم نقلها الى لغاتهم ، كاتباً واقعياً ، وآخرون بولهم : « مصور الاشخاص والاشياء كما هي بدون تجميل » وبعضهم قالوا : هو « الكاتب الواقعي » . وغريق « القائل بحقيقة الاشياء » وجماعة : « القائل بالمذهب الحسي والواقعي » وآخرون غيرما سبق من الالفاظ والتعابير ، وكلها لا تفي بالمطلوب من الحرف الافرنجي . هذا ويقابلها عندنا : « وصاف الخياليات » وضدهم : Idéaliste .

لم ينشر منها الى الآن - على ما نعهد - إلاّ ٢١ ، بينها كتاب البيان والتبيين ، وكتاب الحيوان . وأحسن مؤلفاته : البيان والتبيين ، وأثمن منهُ وأبدع كتاب : الحيوان . إلاّ أن إخراج هذه الدرة من مغاصها بسبع آلاف (سبع مجلدات) على نفقة الحاج محمد السّلامي ، حط من ثمنها ومن شرف ثمينها[1] ، إذ أزال كثيراً من محسنات الكتاب ، وروائعهِ ، ومبتكرات أقواله ، فيعثر القارئ في كل صفحة من صفحاتهِ على أوهام ، وتصحيفات ، وتحريفات ، ونواقص ، ومحذوفاتٍ ، تخل بسياق المعنى ، كما ان ثمّ دواخل ومقامات[2] مما يفجع ويبكي وينكي ، ويحول دون القارئ من المضي في وجههِ قدما .

٣ — إعادة طبع كتاب الحيوان : فلما رأى أولاد مصطفى البابي الحلبي البركة التي انحط اليها هذا الأثر النفيس الذي يعدّ من أنفر مفاخر الناطقين بالضاد ، انتدبوا لابرازه الى عالم البعث والنشور والخلود ، شابًّا مصريًّا جمع الى توغلهِ في الآداب والعلوم العربية وقوفهُ أحسن وقوف على تصانيف الجاحظ ، وآرائهِ وأفكاره ، ومعارفهِ ، فأبرز الى نور النشور أربع مجلدات منهُ . وبين يدينا الجزء الخامس الذي يعدُّ أوسع المجلدات ، وأصعبها نهماً لما حوى صدره من الآراء الفلسفية الغامضة ، وما وقع فيهِ من التصحيف والتحريف .

وفي هذا المجلد يبحث الجاحظ عن الطير التي تألف الدور وعن الغربان والجرذان ، والسنانير ، والعقارب ، وعن بعض الهوام كالبراغيث والقمل والصئبان ، والبق ، والجرجس والشران ، والقراش ، والأذى ، والعناكب ، والنحل ، والقراد ، ثم تبدو له بادرة فجأة ، كأنهُ فاتهُ شيء ، فيرجع القهقرى ويتكلم على الحبارى من الطير ، وعلى الضأن والمعز من الحيوان ، وعلى الضفادع من دويبات الماء ، ثم يعود ثانيةً فيكلمنا على الفرق بين الانسان والبهيمة ، وعلى الانسان والسبع ، ثم يؤوب أوبة ثالثة كأنهُ يصحو من غيبةٍ او ذهول ، فيعقد فصلاً في القطا ، ويختم هذا الجزء بنوادر وأشعار وأحاديث .

٤ — محتويات كتاب الحيوان : وقد وسم المؤلف كتابهُ بالحيوان . أما الحقيقة فهي أنهُ « معلمة » ، « قائمة برأسها » ومشتملة على جميع العلوم والفنون المعروفة عهدئذٍ . فاذا القارئ يصيب فيها أنواع المباحث والموضوعات ، كالتفسير والحديث ، وعلم الكلام ،

---

(١) الثمين بكسر الثاء المثلثة : مستخرج الدرة من البحر .

(٢) مقامات : جمع مِقْمَع ، اسم مفعول من أقمعه ، أي وسمه وزاد فيه .

والفلسفة ، والمنطق ، وأنواع المذاهب ، والأديان ، واللغة ، والأدب ، والتاريخ ، والبلدان ، والتراجم ، والشعر ، والحكم ، والأمثال ، وعلم الحيوان ، والنبات ، والمعادن ، وكل ما وصل اليه العرب من علم الفلك والظواهر الجوية ، والقصص والروايات ، والأخلاق ، فضلاً عما وضعهُ هو من نفسهِ من الأقوال ومن فكره الخاص به من الآراء . وهذا ليس بقليل .

فالمطالع يرى عظم نفع هذا التصنيف ، فهو يغني من خزانة كتب مختلفة المباحث والمواضيع . ووجوب تسليمه الى أديب يتمكن من اخراجه بجميع ألوانه المتموجة المتألقة ، وإلباسه أثمن حلة وأبدع وشي . وهذا ما فعله الاستاذ عبد السلام محمد هارون .

٥ — حسنات هذه الطبعة : ان المعتني بطبعه لم يضنّ بالحواشي على اختلاف أبوابها ومعانيها ، ومواضيعها . وقد وجّه الأنظار مراراً لا تحصى الى الأصول التي ورد مناهلها ليعيد صحة الرواية الى نصابها الذي كانت وضعت فيهِ في بادئ الأمر ، من آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وأخبار تاريخية ، وتصحيحات علمية ، وخرافات دخيلة ، وموضوعة ، ومأثورة عن السلف . ففاز المحرّر بالسهم الأوفى وبالنصيب الأعلى مما توخى .

فلقد رأيناه صحح آيات قرآنية لم يوردها المؤلف على وجهها ، كما هي في السور ، وهذا عجيب من مسلم علامة مثل الجاحظ صاحب الفرقة الجاحظية[1] . فلقد صحح عبد السلام ما ورد منها في هذا الجزء في الصفحات ٣٢ و ٩٣ و ١٣٧ و ٥٤٤ و ٥٤٧ .

ومن مزايا هذه النسخة أن المحرر ضبط جميع الحروف التي تحتاج الى تشكيل وتدوين وضبط ، وربما زاد على الضبط بالعلامات ، الضبط بالكلام ، كل مرة مست الحاجة الى هذا الأمر .

ومن مزاياها أنهُ طبع الحواشي متميزة عن النص بحرف دقيق بديع الرسم ، وعرّض تلك الحواشي ، حتى شغلت موطناً غير يسير من الكتاب ، ثم أخرج كل رقم من أرقام ترتيبها

---

(١) قال في شرح المواقف : الجاحظية : فرقة من المعتزلة ، وهم أصحاب الجاحظ ، قالوا : المعارف كلها ضرورية ، ولا إرادة في الشاهد ، أي في الواحيه منا ، انما هي ارادته لفعله : عدم السهو ، أي كونه عالماً به ، غير ساه عنه . وارادته لفعل الغير ، هي ميل النفس اليه . وقالوا : ان الاجسام طبائع مختلفة لها آثار مخصوصة ، ويمتنع اعدام الجواهر ، وانما تتبدل الاعراض ، والجواهر باقية على حالها ، كما قيل في الطبول ، والنار تجذب الى جنسها ، لا ان الله يخلق فيها . والخير والشر من فعل العبد . والقرآن جسم يتلى تارة ورجلاً ، وتارة امرأة . اه

بحيث تبدو للناظر ، من غير أن يبحث عن موضعها وموقعها من الصفحة .

ومن خصائصها أن المحقق استعمل التنقيط في جميع الأوجه ، من أنف الديوان إلى أخمصه ، ولم يخالف قواعده في عبارة واحدة ، حتى في الحواشي ، وحتى في أمر زهيد . ذلك ما لم نره في أي تأليف طبع في الغرب ، فضلاً عن الشرق في لغة الضاد .

وأعاد طائفة من الكلم إلى مواطنها ، تلك الحروف التي يخل حذفها بالمعنى إخلالاً لا يخلو من معرة وسوء حقبي ، وقد أسقطها النساخ ، والورّاقون ، وسيئو النيات ، وأرباب الغايات والأهواء . فبذل كل ما في وقاضه من السهام ، لكي يصمي صيده ، ولا يخفق ، فكان ما أراد .

وبذل كل ما في كنانته في تقطيع الموضوعات ، وإقامة الدبار [1] ، ليريح القارئ من تسلسل السطور وتتابع الكلم ، حتى يبقى الطالع مستريح البصر ، ومستجم القوى الفكرية ، بأن جعل لتلك الدبار عناوين مختلفة من وضعه ، عدا ما كان وضعه المؤلف من نفسه ، لوجوب هذا الأمر لمن يريد أن يجعل كتابه غذاء للفكر ، وراحة للبصر .

وكان بعض كتبة العصر يحذفون من عبارات الجاحظ كلة « أيضاً » [2] ، زاعمين أنه لم يستعملها . أما الأستاذ هارون ، فانه أبقاها في موطنها كل مرة وردت ، ولم يحفل باعتراضات المعترضين ، لأنها من أفصح الكلام وأقومه وأقدمه ، لورودها في جميع النسخ التي اعتمدها ، على اختلاف نسبتها ووراقيها ، وقد عددت منها ثلاثين مرة ثم وقفت .

هذا بعض ما أردنا أن نشير اليه من باب السرعة ضنًّا بوقت القارئ وطلباً للايجاز .

• • •

(١) الدبار بالكسر جمع دبرة ، بفتح الدال المهملة ، وسكون الباء الموحدة التحتية ، يليها راء فهاء في الآخر ، وهي البقعة تزرع كالشارة ، ويريد بها الكتاب وأرباب المطابع : جملة من الكلام تبتدئ برأس سطر بارز عن سائر السطور ، وتنتهي بعد طائفة من السطور ، اراحة لبصر ، وهي التي يسميها الفرنسيون Alinea والانكليز Break وتجمع المشارة على مشاور ومشاير كشارة ومشاور ومشائر .

(٢) فقد قال الجاحظ مثلا في ص ٢٣ : « وقد يقولون ذلك أيضاً على المثل » ـ وفي ص ٢٣ : « وهذه أيضاً فضيلة أخرى » ـ وفي تلك الصفحة نفسها : « يجوز أيضاً أن يقولوا » ـ وفي ص ٤٥ : « ولو كان أيضاً الثبات ... » وفي ص ٤٨ : « وقد غلط أيضاً كثير منهم » ـ وفي ص ٦٥ : « ويدل أيضاً على ما قلنا » الى صفحات لا تحصى . وقد جرى المحرر ـ وهو تلميذ الجاحظ النبيه ـ جري أستاذه ، فلم يعمل بما قاله بعضهم في هذا الصدد ، بل تأثر معلمه عن كثب .

٦ — ما كنا نتمنى أن يكون في هذا الكتاب: كنا نتمنى ما يأتي :

— أن ترقم كل خمسة أسطر برقم، حتى يسهل على القارئ الرجوع الى عددها من غير أن يعدها كل مرة وفي كل صفحة على حد ما يفعل اليوم جميع من يتولى نشر الكتب العلمية ولا سيما القديمة منها، حين يضطر القارئ الى مراجعة بعض الألفاظ، فلا يرحم نفسه لعدّ السطور لوجودها .

— نقل المحرر بعض عبارات افرنجية تفسيراً لبعض الكلم العربية، نقلاً عن الأجانب. وكان يحسن به أن يترجمها الى العربية، ليستفيد منها من لا يفهم الافرنجية كما جاء في الحاشية «١» من ص ٣٥١ وح ٧ ص ٤٦٨ .

— كان يحسن به أن يضع بجانب كل حرف يدل على حيوان أو نبات أو معدن ما يقابله عند الافرنج، ليسهل على الباحث إتمام البحث عنه بحثاً علمياً عند أولئك الأعاجم. لأنهم قتلوا تلك المواد خبراً، فنحن نحتاج إلى معرفتهم لأننا عالة عليهم .

— كثيراً ما استعمل المحرر ألفاظاً كنا نتمنى ان يعدل عنها الى ما اشتهر أتخاذها عند الأدباء، فانهُ استعمل (التنبيه) في مكان (الحاشية)، كما في ص ٦ ح ٤، و٥٤٦ ح ١ و ٥٥٢ ح ٣ — وهي أكثر من أن تحصى. وقد اجتزأنا بهذه الاشارة الخفيفة .

— ورد في ص ٦٨ س ١٢ : « والثلج قد يداوى به بعض المرضى، ويتولد فيه الدود . . . » — قال المحرر في الحاشية « سبقت اشارة الجاحظ الى ديدان الثلج في (٣ : ٣٩٦ س ٦) . — ولم يذكر المؤلف اسمهُ عند العرب، ولا المحرر في موطن من مواطن الديوان . والذي نعلمهُ أن اسمهُ (الزُّلال) وزان غراب . راجع تاج العروس في مستدرك (زلل)

— ذكر المحرر في ٤٧ ح ٦ . « العفص، بفتح العين بعدها فاء ساكنة : ثمر شجر جبلي يقارب البلوط » — والذي نعرفهُ ان العفص زيادة مرضية تحدث على بعض الأنبتة هي نتيجة وخز تخزه حشرة أو هامة، وتضع في الوخز بيضها، فينتج من هذا العمل، ضرب من العقد أو العدد هو هذا العفص، فهو ليس بثمر كما يظن . أو كما كان يتصوره الأقدمون واسمهُ العلمي المشهور Quercus Infectoria ودونهُ Quercus Lusitanica وبالفرنسية Chêne à galles أو Ch. des Teinturiers وبالانكليزية الشائعة Dyer's oak ودونها Gall Oak أو Nut Gall Oak . ويُستقل مقادير لا تحصى من عفص العراق الى

ديار الغرب لدخوله في الأصباغ وبعض الأدوية وفي عمل الحبر الأسود الذي لا يمحى والشديد السواد .

— نقل المحرّر إلى الحرف اليوناني بعض الكلم العربية الهلنية الأصل جاءت مخطوءاً فيها ، كما في أصل الميول في ص ٥٠ ح ٤ وص ٢٣٧ ح ١ الى غيرها ، وهي ليست بكثيرة .

— جاء في ح ٤ ص ٥٢ « الأرز بالفتح وبضم : شجر الصنوبر » — والمحققون يقولون : إن الأرز بفتح الهمزة وانهُ ليس بالعرعر ولا بالصنوبر ، بل إنهُ شجر قائم بنفسه اسمهُ العلمي Cedrus Libani وبالانكليزية Cedar of Lebanon وبالفرنسية Cèdre du Liban, Pin du Liban .

— وفي نص ص ٦١ : « وضروب الضباب والاندام ، فتراها إما صفراء وإما حمراء » . والصواب إما صفراً وإما حمراً : أي إن كلاً من صفراً وحمراً بالجمع المنصوب غير الممدود . والمدّ من جهل النساخ .

— ورد في ح ص ٨٤ : (الطلق) « بالاوربية العلمية » Talc أو Talcum متعادل مركب من (سليكات المغنيسيوم) اه . ولو قال الخشّي : وبالاوربية Talc أو Talcus لكان أضمن للصحة . ويحسن أن تكتب سليكاة بالهاء لا بالتاء المغنيسيا . راجع المقتطف ١٠٤ : ١٩٩

— وفي ح ٩ : ص ٨٤ « والبركان عامية مأخوذة من : Volcano » . والذي عندنا أنها معربة وقد وردت في شعر ابن حمديس .

— وفي ح ٥ ص ٨٨ : « والعقيق هنا : البرق ، ولم تذكر المعاجم في هذه المادة بهذا المعنى الا العقيقة والعقق بضم ففتح » — قلنا : لم تذكر المعاجم العقيق لانها جمع قياسي لعقيقة ، كما قالوا سحاب وسحابة وأرز وأرزة وبقر وبقرة ، فهي قياسية . وقد نبه أرباب المعاجم أنهم غير مقيدين بذكر القياسات من الحروف .

— وفي ح ٢ من ص ٩٥ : « فذا توفي حوالي سنة ٣٣٧ » . وقد استعمل المحرّر « حوالى » بمعنى نحو . وقد اكثر ارباب الصحف في هذا العهد من استعمال هذا اللفظ بهذا المعنى . وقد قلنا مراراً ان الفصحاء من الكتبة لم يعرفوها . وربما قالوا في مكانها : في حدود سنة كذا .

— في ح ٢ من ص ١٤٥ : « والبشام : بت طيب الريح والطعم » . فهذا تعريف عام لا يفيد فائدة علمية واضحة . ولو نقل عبارة لسان العرب لكان أجلى ، فقد قال بعد ان ذكر هذه العبارة . « شجر طيب الريح والطعم يستاك به . قال أبو حنيفة : البشام ، يدق ورقهُ ويخلط بالحناء للتسويد ... والبشام : شجر ذو ساق وأفنان وورق صغار أكبر من ورق الصعترولا ثمر له واذا قطعت ورقتهُ أو قصف غصنهُ هُريق لبناً أبيض واحدهُ بشامة » .

— وفي ح ٩ من ص ١٥٢ تصحيح لما ورد في النص : « إذ مرّ العقعق والسخاب في منقاره : « فيما عدا ل : « في فمه . وأنى يكون لهُ فم ؟ ! » قلنا : ورواية الفم أصح من رواية المنقار، فقد ذكر اللغويون : فم السمكة ، وفم الطريق ، وفم الوادي ، وفم النهر من باب المجاز والتوسع . فلماذا لا يقال : فم الطائر ، وقد قالوا : فم الحيوان (المصباح) ولماذا لا يدخل الطائر في جماعة الحيوان ؟ وقد كرر المحرر هذا الانكار في ح ١ ص ٣٣٨ .

— وفي ح ٥ ص ١٥٨ في تعليقه على هذا البيت : « معي كل فضفاض القميص كأنهُ » ط فقط : فضفاض الثياب ، ولم أجدها في مرجع . قلنا : وهذه النسخة نفسها كافية لأن تكون مرجعاً يعتمد عليه ، إذا اتفق المعنى والمبنى معا . (١)

— ذكر المحرر في ح ٥ من ص ٢٠٩ التدرج والدُّراج ، فالتدرج على الأصح هو Pheasant بالانكليزية وبالفرنسية Faisan وأما الدراج وزان رمان فهو Francolin بالفرنسية والانكليزية معاً . وأما ذكر الدُّراج فهو الخيقطان بالعربية و A cock pheasant بالانكليزية و Le mâle du francolin بالفرنسية ، وقد أخطأ استينكاس بتسميته بالانكليزية Black partridge.

« الكلام بقية » الأديب أسعد داغر الكرملي
من أحياء مجلة فؤاد الأول للغة العربية

(١) على ان الفضفاض وردت في جميع المعاجم . قال في اللسان : « وقميص فضفاض : واسع . وفي حديث سطيح : أبيض فضفاض الرداء والبدن . أراد واسع الصدر والذراع . فكنى عنه بالرداء والبدن . وقيل : اراد كثرة العطاء ، ومنه حديث ابن سيرين . قال : كنت مع أنس في يوم مطر والأرض فضفاض . أي قد علاها الماء من كثرة المطر . وقد فضفض الثوب والدرع : وسعهما . قال كثير :

فبدت تريك بأعرها ثمر الرداء مفضفض السربال

والفضفاض : الكثير الواسع ... الى آخر ما جاء هناك . وراجع أساس البلاغة : فقد جاء فيه : « درع فضفاضة : واسعة . وبطن فضفاض ... وعيش فضفاض واسع » .

٤ — التعقيب

في اللغـــة الشـــاردة

اتفق لي من ثلاثة أشهر أن تدبرت هنا كتاباً خرج لقراء العربية[1]. فالى جنب الوصف الحسن اذا حقّ هـذا الوصف ذكرت طائفة من العيوب التي تقصي الكتاب عن حلقة العلم وتلصقهُ بأدب الصحف ، ثم أضفت الى تلك العيوب ما أصبت من زلات في جانب اللغـة ، وقد هوّنت الأمر إذ قلت : « وقفتني أشياء طفيفة ممدودة مما يجري ، فيما أعلم ، على أقلام المولدين — وكلنا على تلك الحال » . دوّنت ذلك ثم قيدت تلك الزلات فخفّضتها الى ست . ومما تركته مثلاً ما جاء في صفحة ١١٩ من الكتاب : « الوفود عثرت في طريقها بغلام »، والوجه الصحيح : « عثرت على غلام » ، لأن عثر بالشيء يكون للعثار والسقوط على جهة الحقيقة ، وأما عثر عليه فأصابه نَبَهاً (عن غير طلب) أو اطلع عليه ، وهو المعنى المقصود من العبارة . وفيمن نبه على هـذه الزلة من قبل : اليازجي (لغة الجرائد) ، والكرملي (مجلة الرسالة العدد الـ ٤٨٣) ثم فصّل التنبيه محمود محمد شاكر (الرسالة ٤٩١) .

وانما المقصد من مثل هذا التنبيه على وجه العموم أن تمحض الملكة ويفصح المنطق . وبكلنا حاجة الى ذلك ، فالعربية فأخذها اكتساباً ، لا تملكها بالفطرة . ثم هي غير منقادة في يُسر حتى أهل اللسان من القدماء البصراء هفَوا تتعقّب المتعقبون هفواتهم . وهيهات أن يكون معنى هذا أن التخلف في الإنشاء مقبول والتسمح في التعبير ميسور . ولَيذهب الأمر في البعد إذا كان الخطأ أولجَ في «ما تغلط فيه العامة» ، ثم يعظم اذا اندرج في الطائفة التي نبه عليها أهل اللغة ورفعوها لبصر من يريد أن يتجنب فلتات اللسان .

قيّدت تلك الزلات ، فتَهيّدَ المنقود ينافح ، وله هـذا . غير أنهُ خلط الجدل بما شاءت قريحته أن تسمح به ، كأنما النقد القويم في باب العلم والأدب إثم . ألا لكل وجهه ونيّته . . . بالله أيروّع المحتكُ من كان للمعرفة طلاّ وال الحق ناظرا؟ هلك الزمن الذي كانت الغلبة فيه بالمهارة ، ولن يبعث باعث ذلك العهـد الأغبر ما دام ناظرٌ بقيد الحياة ، وما دمت ر .

(١) « الصديقة بنت الصديق » ، راجع مقتطف فبراير ص ١٨٩

هذا ، وبعد نخل طويل للعبارات التي لفظتها القريحة ـ وهي عصرة ـ ارتقمت الينا ، في عناء ، ملاحظة تدور على زلتين اثنتين ، والزلات كنّ سنّا على سبيل التمثيل ، كما قد قدّمت .

ووالله لولا أن يكون الكاتب وقع له أن ينتمي الى مجمع دأبه حوط اللغة العربية والذبّ عنها لعفيت عنه . فربّ خاش يخشى أن يتأثره متأثر فيعثر عثاره . والى ذلك يُضاف أنك بجنب السقم الذي ينقل طائفة من عبارات المنقود تلمس في الجدل الذي يطيب له مكابرة من جهة ومغالطة من جهة ، وإني أجري هاتين الكلمتين على حد مدلولاتهما في فنّ المناظرة .

أما المكابرة فهاهنا :

كنت أخذت عليه قوله : « آداب العرب النسائية » ، ص ٢٦ من كتابه ، وذكّرته بما ورد في كتاب سيبويه (ط بولاق ١٣١٦ ج ٢ ص ٨٩) : « وتقول في الاضافة (أي النسبة) الى نساء : نِسوي ، لأنه جاع نسوة وليس نسوة بجمع كسّر له واحد » .

قال المنقود الى التخريج (الرسالة ٥٥٩) . وحجة حجته : أن لمن سيبويه يدرج الى مذهب البصريين وحده ، وأن النساء بمعنى النسوة تحل احدى الكلمتين محل الاخرى ، وأن النساء إن ترض انها لا تقال إلا لكثرة وهو فرض بعيد لما دخل الكثرة في الحكم النحوي (يعني النسبة) ، وأنه يقال " النساء بازال الجمع منزلة الجنس الواحد كما يقال الانصاري والاعرابي بازال الجمع منزلة القبيلة الواحدة .

ودونك قطع هذه الحجج المختلّبة :

١ — لم يورد المنقود نصّا للكوفيين يدفع بمن سيبويه أو يخالفه أو يضعفه ، ولم يأت أيضاً بـ « نسائي » مسموعاً منقولاً عن فصيح .

٢ — ان نساء جمع نسوة ، وهي للكثرة . « قال ابن سيده (المحكم) : وهو النساء جمع نسوة إذا كثرن » (لسان العرب ج ٢٠ ص ١٩٣ ، تاج العروس ج ١٠ ص ٣٦٥) . وفيهما أيضاً : « ولذلك قال سيبويه في الاضافة (النسبة) إلى نساء : نِسوي : فرده الى واحده » . في النسبة تكون الاضافة الى الواحد ، وإذ ليس النسوة من لفظه واحد ، فسبوا الى نسوة لأنه أقرب من نساء الى الافراد .

٣ — قد تكون النسبة الى نساء ، وهو جمع نسوة ، صحيحة بل واجبة اذا تضمن نساء معنىً غير موجود في نسوة . فقد اشترط أبو حيّان في هذا الموضع : « أن لا يكون رد الجمع الى الواحد يغيّر المعنى ، فان كان كذلك نُسب الى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربي رُدّ الى المفرد لنبادر الأهمّ ، والقصدُ الأخصّ لاختصاص الاعراب بسكان

البوادي . . »[1]. هذا وأنت تعلم أن الذي في نسوة من المعنى هو الذي في نساء ، ولولا أن يكون الأمر كذلك ما حلت إحداهما محل الأخرى بحسب ما يقرّ به المنقود نفسه . ثم إنك ترى أن حكم نساء ونسوة هنا غير حكم أعراب وعربٍ ، فلكل من هذين اللفظين الآخرين معنًى خاص به كما قد مرَّ بك . ومثل هذا قل في « أنصاري » فانه الانصاري مما « غلب فجرى مجرى الاسم العلم »[2] ، ولم يرد النسائي تحت قلم الكاتب لعمٌ علم .

٤ — وأما تكلّف المنقود الرغبةَ في انزال النساء منزلة الجنس الواحد فأمر يبطله ماورد في خاتمة « المصباح المنير » (فصل النسبة) : « وان كانت النسبة الى جمع فان كان مسمًّى به نسب اليه على لفظه نحو كلابي وأنصاري ، لأنهُ نازل منزلة المفرد فلم يغيَّر . وان لم يكن مسمى به ، فان كان له واحد من لفظه نسبتَ الى ذلك الواحد فرقاً بين الجمع المسمى به وغير المسمى به ، وقلت : مسجدي في النسبة إلى المساجد . . . ، لأنك ترده الى واحده . وقيل إنما رُدَّ إلى الواحد لأن الغرض الدلالة على الجنس ، وفي الواحد الدلالة عليه فأغنى عن الجمع . وكذلك لو جمعت شيئاً من الجموع التي لا واحد لها من لفظها ، نحو نَبَط تجمع على أنباط ، إذا نسبتَ اليه رددته الى ما كان عليه ، وقلتَ نبطي في النسبة الى الأنباط ، ونسوي في النسبة الى النساء » .

٥ — والخلاصة ان المنقود في تخريجه حكم برأي نفسه[3] وقد فرت من بين يديه قواعد النسبة وشرائطها ، وغابت عنه نصوص الثقات والاثبات . وذلك أراني مضطرًّا إلى أن أهنئهُ لاتباع سيبويه ، وقد تبعهُ في « نسوي » : ابن سيده في مخصصه ج ٣ ص ١٥٤ ، والفيروزابادي في قاموسه ، وابن مكرَّم في لسانه ، والزبيدي في تاجه ، والفيومي في مصباحه[4] .

(١) حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك للأشموني ، ط مصر ١٢٨٠ ج ٣ ص ٢٣٧ .

(٢) حاشية الصبان ص ٢٣٩ (٣) arbitrarily, arbitrairement

(٤) ويتصل بحكم الكاتب رأي نفسه بمجازفة وباجترائه على الروي الصحيح ما نرضه منه في قصة « سن السيدة عائشة » في كتابه ثم في نقاشه . ولقد اطلع القارئ في « الرسالة والمناظرة » من العدد الماضي على الفصل الفاصل الذي عقده أحمد محمد شاكر .

ثم انه يحق بمثل تلك المجازفة أن المنقود حسب ان « النقد الداخلي critique interne » عند علماء التاريخ مصرف الى تعرف طبائع الخلق (الرسالة العدد ٥٥٥ ص ١٩٤) . والوجه الصحيح أن النقد الداخلي (أو الباطني) عند القوم موقوف على تبيين النصوص ، وتحري الاخبار الى ما يندرج تحت ذلك . وكتب مناهج العلوم بالثقات الاوربية زاخرة بأصول هذا الفن . ومن الجسور الا نأتي أن يقف عليها المستطلع في كتابين خرجا بالعربية : الاول « مصطلح التاريخ » لاسد رستم ، بيروت ١٩٣٨ (ص ٦٦ — ١٣٠) ، والثاني « منهج البحث التاريخي » لحسن عثمان ، القاهرة ١٩٤٣ (ص ١١٣ — ١٨٠) .

وأما المخالفة فهنا :

كنت أخذت على الكاتب قوله : « الاختلاف يتراوح بين السنة الرابعة والسنة السادسة وما بعدها » ص ٩٣ من كتابه . وأشرت الى ان التراوح خلاف هذا ، كما قد بيّن من قبل الامام اليازجي ، واليوم الكرملي في مجلة المجمع العلمي العربي ، والعوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي . فأما غرض المؤلف : « يترجح » أو « يتذبذب » أو نحو ذلك .

فاستدرك المنقود على هذا النحو : « لكن المراوحة بين العلمين في جميع معجمات اللغة هي أن يصل الرجل هذا مرة وهذا مرة . والمراوحة بين الرجلين هي أن يقوم على كل مرة . فاذا قلنا على هذا أن الاختلاف يتراوح بين السنة الرابعة وبين السنة السادسة فذلك صحيح ما دام الاختلاف منه هو الفاعل الذي يقول مرة بسنة من السنتين ومرة بسنة أخرى ، فهو يتراوح بين القولين تارة الى هذا وتارة الى ذاك . »

ويزيّف هذا أن الكاتب أجرى تراوح مُجرى راوح . وهما على اختلاف : راوح رباعي ، غير معتدٍ بنفسه ، فاعله فرد وهو يكون بين أمرين : يُستعمل ذا مرة وذا مرة : راوح فلان بين كذا وكذا . وأما تراوح فخماسي ، له أن يتعدى بنفسه ، فاعله غير واحد ، وهو أن يتعاور عاملان أو أكثر أمراً واحداً ، : هما يتراوحان عملاً ، « وان يديه لتتراوحان بالمعروف » . فكيف تقول : « الاختلاف يتراوح بين كيت وكيت » ؟ في ذلك كله راجع ما سطره العوامري في مجلة المجمع ج ٢ ص ٢٨٣ — ٢٨٤ .

• • •

ذلك تفصيل رد الكاتب المنقود مع دفعي له .

وما دمت في معرض التنبيه على سبيل التمثيل فلا بدّ من تتبع طائفة من الأوهام المبثوثة في كتاب أخرجه الكاتب من أيام ، وعنوانه « عمرو بن العاص » . وليكن التنبيه في غير اطالة . وقد يكون الوهم من جهتي . فإن كان ذلك كذلك فمن المرجوّ أن أُرَدّ الى الصواب . فأما الغاية التي أجري اليها ويجري غيري من العُصُر نقاء لغتنا الكريمة من نقائها :

١ — الخلط — في ثنايا الكتاب (خاصة ص٨٢-٩٥) استعمل المؤلف كلمة « روم » تارة و « روما » أخرى ، من غير تمييز . وإنما مقصده هنا وهنا : روم « بزنطية » وهي « الطبقة الثانية من ملوك الروم » على ما جاء مثلاً في « التنبيه والاشراف » للمسعودي ، لا « الطبقة الاولى ومركزها رومية أ « الرومان » اليوم)

٢ — اضطراب التعدية — ص ١٠ : « وهو الذي قال عن النبي عليه السلام حين مات ابنه : ان ساعبكم هذا الأبتر . فنزلت فيه الآية : ان شانئك هو الأبتر » . واستعمال « عن » بعد « قال » في هذا الموضع خطأ كريه ، لأنها للنقل والرواية ، فكأن القائل ينقل عن الرسول ، والوجه أن يقول : « قال فيه » أو « عليه » — ص ١١ : « ومن كلامه عليه السلام حين أتته عمرو بنت سلمى بنت حرملة » . والذي لحق « عن » في المأخذ السابق يلحق بها هنا . والصواب استعمال «على» أو «في» — ص ١١ : « والنجاب هذه ومثلاتها الفوارع من البنين » . جعل «أنجب» متعدياً بنفسه (واللام مزيدة للتقوية) وهو لا يتعدى بنفسه: يقال : أنجب الرجل والمرأة إذا ولدا ولداً نجيباً . وورد : أنجب والداه به (أساس البلاغة ، ن ج ب) — ص ٢٨ : « واعده الى مكان منفرد » . والذي في « اللسان » و « التاج » : واعده الوقتَ والموضعَ — ص ٦٢ : « يتآمرون ازحف على المدينة » . والمنقول : (اللسان ، مثلاً) « يزحفون الى العدو » : يمشون . وأما « زحف على » فمن « زحف الصبي على الأرض قبل أن يقوم أو يمشي » . فعلى ، هنا ، تفيد الاستعلاء ، وأما الى فتدل على انتهاء الغاية المكانية — ص ٩٣ : « أهو روماني أو مصري » . والمقصود : أروماني (رومي) هو أم (أو) مصري ؟ إذ هنا طلب التعيين — ص ١٢٥ : « نصاله : أي معاوية مع علي » . والمقصود : نصاله عليًّا أو لعلي . لأنَّ « مع » تفيد هنا الاجتماع والمصاحبة والمشاركة ، وهذا عكس الذي يريده المؤلف .

٣ — العاميّات — ص ٣٥ : « يقدم الرجل الحذور ، ؟ ! في شطحات » . يريد « على خطوات » . والذي في تاج العروس : « الشطحات ، وهي في اصطلاحهم (يعني المتصوفة) عبارة عن كلمات تصدر منهم في حالة الغيبوبة (divagations) وذكر الشيخ السنوسي في أثنائه : الشطحات لم أقف عليها فيما رأيت من كتب اللغة كأنها عامية وتستعمل في اصطلاح التصوف » ، اطلب هنا كتب مصطلحات الفلسفة : « التعريفات » للجرجاني ، مثلاً . والشطحات معانٍ شتى متأخرة تصيرا في « ذيل المعجمات العربية » لدستنرق دوزي — ص ٥٧ : « حال بها الشل » . يريد « الاختناق » ، على حين الشل : الخلع والفزع والضعف . وقد سبق لمصير في اللغة أن ردَّ الكاتب في هذا (الرسالة ٥ : ٥١٨) فنزع الكاتب الى التخريج المجازي . فهل أجعل بين يديه ما قيده العواري في مجلة مجمع اللغة العربية (ج ١ ص ١٥٦) قال ، بعد استشهاده بالنصوص العالية على رأسها ، ورد في القرآن : « فالتلميذ الذي يقول مثلاً : فشلت في الامتحان أي أخفقت لا يدري إلا أن هذا

المعنى لذلك اللفظ ، ولا يفقه وراء ذلك شيئا . فكيف نبيح له هذا الاستعمال المجازي ، وهو يجهل حقيقة اللفظ ومجازه ؟ فهذا خطأ يجب إصلاحه ، فان المجاز والاستعارة انما يكونان من علم وإرادة وإلاّ كانا عبثاً وتخبيطاً . » — ص ٧٥ : ٧٧ : « ثقة الفاروق بكفاءة عمرو ودرايته — ما عرف من كفاية عمرو » . الكفاءة غير الكفاية ؛ وقد تكلم اللغويون لهذا العهد في هذا المطلب غير مرة . والصواب في الموضعين : الكفاية — ص ٩٥ : « كانت حركات السرايا في تصعيد مناورات التعمية والاستطلاع » . والمناورات — وهي جمع مناورة — من الألفاظ الدخيلة على أيدي الترك فيما يغلب على الظن ، وهي عامية أيّ عامية وفرنسيتها manœuvres . وعربيتها في هذا الموقع : مراوغات ، محاوتات (فعل الحوت في الماء) — ص ١١٣ : « ليس عمرو بالذي يحتمل هذا النزل أو يستكين اليه » . والمراد : يسكن اليه أي يطمئن ويرتاح . ولن أردت : استكان ، وهي بمعنى خضع وذلّ (اللسان ، ك ي ن) فالتعدية باللام لا بإلى ، وفي التنزيل : « ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون » — ص ١٣٥ « في التاسع عشر من رمضان » . والأعلى : من شهر رمضان . قال ابن درستويه في كتاب الكتّاب (بيروت ١٩٢٧ ، ص ٩٢) : « وأما الربيعان ورمضان فليست بأسماء للشهور ولا صفات لها ، فلا بدّ من اضافة شهر اليها ، كقولك شهر ربيع وشهر رمضان ... » ثم ارجع الى تاج العروس (ر م ض) : « قال الفراء : يقال هذا شهر رمضان وهما شهرا ربيع ، ولا يذكر الشهر مع سائر الشهور العربية ، وشاهده قوله عزّ وجلّ : شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن . »

٤ — من غرائب الصرف — ص ٦٨ : « فجرد جيشٌ من ثقاة المسلمين » . والصواب الصواب : ثقات ، بالتاء المبسوطة ، فالمفرد : ثقة ، وحكمها حكم صفة . فكأن المؤلف قاسها على قضاة ، ومفردها قاضٍ .

* * *

وبعد ، فليس للقلم رجعة الى هذا الاّ اذا اعتبر المنقود ، فكتب لوجه العلم والأدب .

بشر فارس

◆

استدراك : ساقط عبارتان : (١) والمولدات وغير ذلك — من ٥٠١ س ١٧ ، بعد : — العاميات (٢) ولو الصباح والتبح أيضاً ذكر من يجوز اسقاط كلمة شهر . ص ٥٠٢ حاشية س ١٧

رسالة

وردتنا . وهذا الباب مائل لتطبع ـ رسالة من مصطفى جواد الدكتور في الآداب من السربون والاستاذ بدار المعلمين العالية ببغداد ، ذاخرة بمراجعات قيمة في ما دار على قلم المنقود . وإذ كانت الرسالة مطولة وكان المقام مقصوداً سنقدر الى كاتبها المتمكن وقارئ هذا الباب من الاجزاء بعض ما حوت الرسالة .

تناول صاحب الرسالة في أول حديثه الكلام على الجزازات، فقال في ما قالهُ : « اما علم الجزازات فقد حاول الكاتب أن يتغافل عن ضرورته فما استطاع قط ، ولا يبلغ علم الجزازات إلا من له استعداد لتصنيف العلوم تصنيفاً علميًّا . ولا يجوز أن يستخف به من لن يبلغه... »

وبعد تلك الديباجة عرض للأغلاط اللغوية ، فسرد منها اثنين وعشرين وقع عليها في ثلاث مقالات جرى بها قلم المنقود في مجلة الرسالة (وأرقام الأجزاء : ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩) وهو ينازع في مسائل النقد المنشور في مقتطف فبراير الماضي . ونحن نقتطف من ثمرات السرد ما يأتي :

« الجزء ٥٥٥ — ص ١٦١ « آراء حول الكتابة » . والصواب : في الكتابة ، لأن حول ترجمة about || ص ١٦١ « رفيا بلي طائفة من الآراء » والعرب لا تستعمل الفعل : ولي يلي ، بلا مفعول لأنهُ واجب لتعيين المكان || ص ١٦٢ « تكلمنا عنها » والظاهر انهُ لا يجوز بين تكلم عنه وتكلم عليه ، والفرق في استعمال حرف الجر لازمة مراعاته كالذي في صبر عنه ، وصبر عليه ، وقال عنه ، وقال عليه || ص ١٦٢ « وعلى أية حال لا تماس لهذا ولا ذاك » ومعلوم أن خبر « لا » للتبرئة ومعمول خبرها لا يجوز أن يتقدما عليها ، فالصواب : ولا مساس في هذا ولا ذاك على أية حال . وإنا لنعجب من بعد الكاتب عن السليقة العربية... »

« الجزء ٥٥٧ — ص ٢٠١ « كتبنا عن عائشة كتابنا » والصواب : في سيرتها ، في ترجمتها ، أو ما أشبه ذلك . « وكتب عن » تفيد : نقل واستملى واستنشد . والخطأ من غلبة لغة الترجمة على قلم المنقود وليه || ص ٢٠٢ « دبت بين الرسول وبين إحدى زوجاته » وهذا خطأ لأن « بين » المضافة إلى الظاهر لا تتكرر || ص ٢٠٢ « اذا نحن لم نحص خلائقها » والتحيص : الابتلاء والاختبار ، فكيف يختبر أخلاقاً ماضية مع صاحبتها . وفي القرآن الكريم : « وليمحص الله الذين آمنوا » أراد تمحيصهم بالجهاد والصبر . فالتحيص للامر الشاهد ، وهو في التطهير من أعمال

الله تعالى . وفي أساس البلاغة : « محص الله التائب من الذنوب ، ومحصهُ : خلصه من كل عيب ... » فان كان في صاحبة الترجمة عيب فهل يستطيع هو تمحيصها منهُ أي إخلاصها ، وهل هو معترف للتمحيص على طريق الوكالة عن الله تعالى ؟ || ص ٢٠٢ « ثم تقابل بين الكفتين » ولم يقل عربي فصيح : قابلت بين كفتي الميزان والأمرين والشاعرين ، وانما قالوا وازنت ، فكل استعارة في العربية تستوجب فعل المستعار ، فالمستعار في الحقيقة « الكفة » والفعل الخاص بها : الموازنة والرجحان ، أعني بالفعل الحدث || ص ٢٠٢ « ولكن ما هو البحث الخالص ؟ » وكل يعلم ان الاضمار قبل الذكر لا يجوز ها هنا ، لأن المسئول عنهُ هو البحث ، ولأن « هو » مقدمة إخبار ، ولا يجتمع سؤال ومقدمة إخبار في عبارة واحدة ، لتناقضهما بالنسبة إلى مقتضى الحال || ص ٢٠٣ « وهذا هو التدليل » والتدليل كلمة لم تستعملها العرب فلم يقولوا في القصد : التقصيد ، ولا في الهداية : التهدية . ولعله أراد « الدلالة » وظنها غير كافية فنقل فعلها الى باب المبالغة والتكثير ، مع أن « الدلالة » تدل على المبالغة لأنها على وزن « فعالة » ، وهي من مصادر المبالغة كالعزازة . فالعرب تكتفي بوزن المصدر عن النقل ... »

« الجزء ٥٥٩ — ص ٢٤٢ : النسبة إلى « أمّهة » : أمّهي ، كما يقال في النسبة الى « تمّة » : تمّي ، لا : أمّوي . فقد قال الكاتب : « فاذا قلبت الهاء (من أمهة) واواً كما تقلب في سنة : سنوي ، شفة : شفوي ، عضة : عضوي فليس في ذلك خلاف المأثور ولا المنصوص عليه »

وفي هذا تحليف عجيب ، لانك إذا عددت أصل « أمّ » أمّهة خرجت الامهة من باب سنة وشفة وعضة ، والنسبة أبواب وحساب . وليست سنوي نسبة إلى سنة بسبب قلب الهاء واواً كما ادعى الكاتب ، وإنما ذلك لرجع اللام المحذوفة الى الكلمة وحسبانها واواً || ص ٢٤٢ « يسبل ايجاد الذنب .. ولا يسهل ايجاد العذر » وظاهر قوله أنهُ لا يميز بين الايجاد والوجدان . فالايجاد : إحداث وانشاء وخلق ، والوجدان : عثور . فالصواب : يسهل وجدان الذنب || ص ٢٤٢ « هم اولئك الادعياء الذين يقحمون انفسهم » . وقد استعمل اسم الاشارة قبل تعيين المشار اليهِ بالذكر او بالجملة ، وذلك خطأ قبيح أيضاً . فالصواب : هم الادعياء أولئك الذين يقحمون || ص ٢٤٢ أيضاً « وهو يقرأ ما أمامه بهذه الفئة فلا يفهمه » ولم أظن قط كاتباً يجهل الفرق بين « أمامه » و « بين يديهِ » و « بازائهِ » ... فالامام يقتضي أن يكون ظهر الكتابة الى وجه الرائي والقارئ . ولا فائدة في ذلك . وايضاح ذلك أنك تقول « وقف فلان أمامي » اذا كان قبالة الى وجهك و « وقف بين يدي وبحضرتي »

اذا واجهك . فالمكتوب يكون بين يديه لا أمامهُ لاستحالة قراءته إذا كان أمام...»

وبعد ذلك عرض صاحب الرسالة لكلمة « نسائي » و « تراوح » وهما من زلات النقود كما تقدم . ونحن نثبت هنا ، على جهة الاختصار ، ما جادت به بصارته باللغة ولم يذكر في ثنايا المقال السابق :

١ — « نسائي » : « ادعى (يريد النقود) جواز النسبة الى نساء وترك نسوة بخلاف ما نبه عليه سيبويه ونقلت الصرفيين ، قال نجم الأئمة الاسترابادي (« شرح الشافية» ط مصر ١٩٢٩ ج ٢ ص ٨٠) : « وان كان اللفظ جمعاً واحده اسم جمع نسبت أيضاً الى ذلك الواحد كما تقول في النسبة الى نساء : نسوي،لان واحده نسوة ، وهو اسم جمع ...» وتجوز النسبة الى الجمع بشروط أولها حصول فائدة في ذلك كدفع التباس أو حفظ أصل أو جهل مفرد أو موازنة مفرد ، فما الفائدة في قولنا : نسائي ، مع نص العلماء على نسوي ؟ ولا دخل للمذهبين البصري والكوفي في هذه المسألة ، فلم يقل أحد من الصرفيين الكوفيين إنهُ يجوز أن يقال : نسائي وأنباطي وأقباطي ورجالي ...»

٢ — « تراوح » : « احتج اولاً بالمراوحة اي المفاعلة من الراحة او الروح ، لا من الرواح ثم وثب الى التراوح ، وفي كليهما كان مسقطاً في القول واهماً ، وهذه عاقبة من يخطىء الصواب ويريد الخلاص من الاقرار بالخطأ . فالمراوحة عملٌ فاعل واحد ، والتراوح عمل فاعلين او أكثر منهما . فالاختلاف واحد لايتراوح وحده، وكذلك لايقال هذا الشيء لايتساوى ولا يتماثل ولايتشابه ولايتقابل ثم إنهم جعلوا تراوح متعدياً بنفسه فما الذي أدخل « بين » في الجملة ؟ فانهُ يقال : تراوحا العمل، ويقال : « ان يديه لتتراوحان بالمعروف» بحذف المفعول والاصل : «لتتراوحان الحركة بالمعروف » . وصواب القول : «والاختلاف بين السادسة والرابعة» بحذف يتراوح . واذا أريد الشك قيل : « الرابعة أو السادسة » كقوله تعالى « الى مائة الف أو يزيدون . »

ثم ختم الرسالة بقوله : « وجدنا له هذه الاغلاط في موضوع واحد ولو كان ذا ثلاثة اجزاء (يعني « الاعداد الثلاثة » من مجلة الرسالة) ، فكيف يكون حاله إن قرأنا له كتاباً من كتبهِ ؟ .. وإني أعد السكوت عن هذا جريرة في شرع العلم والأدب...»

بغداد مصطفى جواد